مصطفى حسنين المنصورى

«كثيراً ما نسمع عن الاشتراكية.. لكن قليلا منا
من يفهم حقيقتها»
مصطفى حسنين المنصورى

وبعد سنوات من استنشاق عطر الماركسية الآتى من الخارج، يكون من حق مصر أن تصنع عطرها الماركسى الخاص بها.

ويأتى هذا العطر على يدى ناظر مدرسة طوخ الإعدادية، مصطفى حسنين المنصورى، ونستمع إلى حكاية هذا اللقاء.

فى عام ١٩١١ زرت مكتبة «ديمرة» بمبنى فندق شبرد ولفت نظرى كتابان «رأس المال» لكارل ماركس، و«تاريخ الاشتراكية». وانبهر المنصورى بهذا الضوء الجديد وقضى حوالى أربعة أعوام وهو يدرس ويجمع الأدبيات الماركسية المتاحة، يقرأ ويدرس ويعيش الواقع المصرى ويتأمل عبر المقارنة بين الكتابات والواقع وأيضا برؤية انتقادية حازمة استطاع أن يستخلص أول قطرات من عطر الماركسية المصرى المذاق.

وفى ١٩١٥ أصدر المنصورى كتابه «تاريخ المذاهب الاشتراكية»، وعلى غلاف الكتاب نقرأ عبارة لألفريد راسل: «لقد كنا نعتصم عبر القرون الماضية بالباطل فجنينا وما زلنا نجنى الشقاء والدمار، وقد حان الوقت الذى يجمل بنا فيه أن نغير طرقنا الفاسدة وأساليبنا العقيمة». ويحاذر المنصورى من طرح أفكار الماركسية فى بلد محتل، متخوفا من أن ينتقده البعض لأن المرحلة هى للتحرر الوطنى وليس للصراع بين طبقات المجتمع فيقول فى مقدمة الكتاب: «وإذا كان مركزنا السياسى لا يسمح لنا باعتناق هذا المذهب الذى ينتشر انتشارا عظيما، فنحن واصلون حتما إلى ما وصلت إليه أوروبا، ولا بد من مجىء يوم يكون للاشتراكية فيه شأن يذكر بيننا». وهكذا نبدأ رحلتنا مع أول كتاب

مصرى النكهة والمنطلق للماركسية، صحيح سبقته كتابات عدة لشبلى شميل وفرح أنطون وسلامة موسى، لكن هذا الكتاب تجاوز حدود التبشير العام بالماركسية إلى ساحة جديدة تتذوق فيها مصر ماركسية محلية خاصة بها، ونقرأ فى صفحات الكتاب..

«إن الطريق الوحيد لإسعاد البشر هو منع التملك الفردى، وجعل رأس المال فى قبضة العمال أنفسهم، أما فى المسائل الزراعية فالنقابات الزراعية تقوم بما تقوم به جمعيات الصناع وبالطريقة ذاتها»، ثم.. «إن النظام الاشتراكى يقضى بإلغاء الملكية الفردية، بمعنى أنه لا يجوز للفرد أن يمتلك أرضا أو معملا أو منجما أو أى ثروة تحتاج فى إنتاجها إلى عامل أو عمال»، أما كارل ماركس فهو «الرجل الذى هذب مبادئ الاشتراكية وكرس حياته لنصرتها وبذل ما لم يبذله سواه فى سبيل تحقيق مبادئها حتى استحق عن جدارة اسم مؤسس الاشتراكية العلمية»، وإذ يؤكد المنصورى أن «الاشتراكية» هى الحل الأمثل للحياة الاجتماعية المتسمة بالعدل فهو يؤكد: «ويمكننا القول إنه سيأتى يوم تكون فيه الاشتراكية مذهب جميع الأمم المتمدنة».

ويتلمس المنصورى وبحس علمى باهر، الفارق بين الواقع الأوروبى والوضع الاجتماعى فى مصر فيقول: «وتختلف مناهج الاشتراكيين باختلاف البلاد التى هم فيها، فتراهم فى البلاد الديمقراطية كإنجلترا وفرنسا يقدمون مطالبهم إلى ولاة الأمور، ولا يتحرشون بالحكومات ولا يناوئون موظفيها، أما فى البلاد الاستبدادية كروسيا مثلا فإنك تراهم يجنحون إلى الشدة وسفك الدماء لأنهم رأوا أن السلطة الإدارية تطاردهم فى كل مكن ولا تلتفت إلى مطالبهم»، وهكذا يوضح المنصورى أن ثمة سبلا متعددة أمام النضال الاشتراكى تتراوح بين التطور السلمى والنضال البرلمانى وبين الثورة المسلحة، ثم يعود ليؤكد: «وعلى ذلك يكون من الخطأ أن نتصور أن الاشتراكية هى مبادئ ثابتة غير قابلة للتعديل والتحوير، وأن دعاتها يظهرون بمظهر واحد فى جميع الأمم، ذلك أنهم وإن كانوا جميعا متفقين على الهدف الذى يريدون الوصول إليه، إلا أنهم، يختلفون فى الطرق التى تؤدى إلى هذا الغرض باختلاف شكل الحكومات والنظام الاجتماعى فى بلادهم» (ص٩).

ونتوقف لنتأمل العبارات، فهى التى تميز المنصورى عمن سبقوه من دعاة الماركسية والذين كانوا فى أغلب الأحيان يكتفون بترجمة الأدبيات الماركسية أو بعض منها ويقدمونها على أنها وجبة فكرية موحدة تطبق فى كل مكان وفى كل مجتمع، بغض النظر

عن أى اختلاف بين هذه المجتمعات. لكن المنصورى يؤكد على مبدأين أساسيين أولهما: اختلاف سبل النضال من أجل إقامة مجتمع اشتراكى باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما الثانى فهو أن الاشتراكية يتعين عليها عند التطبيق أو حتى عند شرح أهدافها فى كل مجتمع أن تتخذ من الواقع المحلى سبيلا لتطوير نفسها عبر سبل وأفكار تنبع من الواقع، ولأن الواقع متغير ويتغير مكانا وزمانا فإن المقولات الماركسية يتعين عليها أن تتغير مع كل جديد.

إنه تطوير لفكرة إنجلز التى تقول: «تتغير الماركسية مع كل اكتشاف علمى جديد»، هذه الفكرة التى تدعو لتطوير الماركسية الأوروبية مع تغير الأوضاع الاقتصادية والاكتشافات العلمية التى تتطور بموجبها آليات الإنتاج والمعرفة، لكن عبقرية المنصورى تنسج من أوضاع مصر فكرة جديدة، فالواقع الطبقى والإنتاجى والاجتماعى المختلف يفرض اختلاف المنطلق الماركسى.

ولأن خصوم الماركسية قد سارعوا بالهجوم عليها باعتبارها ضد الدين، إذ إنهم لم يروا سبيلا لانتقادها إلا باختراع هذه الأكذوبة، فقد سد المنصورى الطريق أمامهم قائلا: «لا شك أن معظم الاشتراكيين قد تأثر قليلا أو كثيرا بالفكر المادى، لكن ذلك لا يضعهم فى موضع ضد الدين وإنما هم يرون أن الدين والاشتراكية ليسا متناقضين فكليهما يرمى إلى نصرة الضعيف، ثم إن الاشتراكيين لا يجدون سببا لمحاربة الدين وإنما هم يحاربون بعض رجاله ممن يريدون إبعادهم عن التدخل فى أمور السياسة والتعليم» (ص٨٣).

وعبر هذا الطريق الصعب الذى يشقه المنصورى محاولا أن يستخلص ماركسية مصرية المحتوى والمذاق والأهداف، واصل المنصورى رحلته..

* * *

«لا شك أنه سيكون انتشار الاشتراكية بين الناس هو إحدى ثمار ما نحن فيه»
مصطفى حسنين المنصورى

محاولا تقديم عطر ماركسى مصرى، ومؤكدا أن النص الماركسى ليس قيداً على أى مناضل فى سبيل الاشتراكية، وإنما يتعين عليه أن يتلاءم مع الواقع زمانا ومكانا، وهكذا نكتشف أنه سبق أجيالاً من الماركسيين فى أنحاء كثيرة من العالم، إذ رفض عبادة النص

وأكد إمكانية مخالفته. فهو على سبيل المثال يتحدث عن «البيان الشيوعى» قائلاً إنه «أول برنامج وضع للأحزاب الاشتراكية ولا يزال يرجع إليه فى بعض الأمور، إلا أن بعض مبادئه قد أصبحت عتيقة» (ص٤٧). ونتوقف أمام هذه العبارة الشديدة الجرأة و'لمفرطة الشجاعة «إلا أن بعض مبادئه قد أصبحت عتيقة» أى أنه من الضرورى تجاوزها وابتكار أحكام جديدة تتلاءم مع الواقع الجديد. وكان ذلك فى عام ١٩١٥، بينما العديد من الماركسيين فى كل أنحاء العالم كانوا ولم يزالوا، وربما حتى الآن، يقدسون النص ويرفضون تجاوزه ويتصورون أنه صالح لكل زمان وكل مكان. وبعد ذلك قدم المنصورى فى كتابه برنامجاً اشتراكيا يتلاءم مع الواقع المصرى والزمان الذى صدر فيه. لكنه مع ذلك يعرب عن حرص شديد، وتواضع أشد فهو يسبق البرنامج بعبارة تقول: «وليس قصدى أن يكون هذا البرنامج برنامجا لحزب اشتراكى مصرى، فإننى أرى أن الوقت لم يحن بعد للقيام بهذا العمل، الذى يتطلب كفاءة علمية وأدبية لم تتوفر لدينا بعد».

وقد دفع المنصورى ثمناً باهظاً لانتمائه الفكرى، ولإصداره هذا الكتاب. والحقيقة أن هذا الانتماء وذاك الكتاب كانا يمثلان مغامرة كبيرة لشخص صعد سريعاً فى السلم الوظيفى.. فقد صعد من مدرس إعدادى بالدقهلية إلى ناظر مدرسة إعدادية فى طوخ ثم مديراً للتعليم فى القليوبية. وإذ يحاذر المنصورى فى كتابته فإنه يواصل أداء مهمته الشاقة كبستانى يغرس أزهار الاشتراكية فى أرض الوطن. فترجم كتاب «مساوئ النظام الاجتماعى وعلاجها» لتولستوى، وكتاب «التقدم والفقر» للمفكر هنرى جورج. وبرغم النظرات المتجهمة واصل المنصورى معركته الفكرية. وإذ تبدأ مرحلة تأسيس الحزب الاشتراكى المصرى وجهت له الدعوة لحضور الاجتماع التأسيسى، وتجاوز الرجل حدود موقعه الوظيفى وحضر الاجتماع. من هنا كانت النقطة الفاصلة. استدعاه مدير القليوبية وأبلغه بضرورة التوجه لمقابلة محافظ القاهرة، ويمضى المنصورى فى روايته: «واستفسرت منه عن السبب فلم يجبنى. وتوجهت لمقابلة محافظ القاهرة فى الموعد المحدد وهناك وجدت عديداً ممن حضروا اجتماع تأسيس الحزب الاشتراكى، ونصحنا المحافظ متجهما بعدم العودة لذلك وإلا تعرضنا للعقاب» (أمين عز الدين ـ المنصورى، سيرة مثقف ثورى ـ ص٤٦).

واستمر المنصورى فى علاقة غير معلنة مع الحزب ذلك أن وضعه الوظيفى يمنعه

قانونياً من الاشتغال بالسياسة. ولكن الرياح العاتية لا تلبث أن تهب على الاشتراكية المصرية فيصدر قرار بحل الحزب، وتبدأ عملية المطاردة لأعضاء الحزب وأصدقائه. وكان المنصورى ممن نالهم عنت هذه المطاردة. فقد تذكروا كتابه «تاريخ المذاهب الاشتراكية» وتذكروا أن شيوخاً من الأزهر هاجموه آنذاك هجوماً شديداً واتهموه بالكفر لأنه طالب فى البرنامج الذى ضمنه فى هذا الكتاب بتحرير المرأة. ومنحها حقوقاً متساوية مع الرجل وبضرورة جعل الطلاق على يد القاضى، وبإصدار قانون لمنع تعدد الزوجات وقانون بمنع زواج القاصرات ورفع سن زواج الفتيات.

كانت المطاردة متعددة الاتجاهات وكلها تستهدف إسكات هذا الصوت الاشتراكى. فهو ما لبث أن قبض عليه بتهمة الاشتراك فى محاولة لاغتيال السلطان حسين كامل فى الإسكندرية وهو الذى لم يزر الإسكندرية فى حياته. وكانت هذه مجرد نماذج من مطاردة مطردة فور صدور كتابه عام ١٩١٥. ثم تضاعفت هذه المطاردة بعد حل الحزب فى عام ١٩٢٤. ثم تصل هذه المطاردة إلى ذروتها إذ يتعرض المنصورى لمحنة حقيقية فى عام ١٩٣٠، وكان أيامها مديرا للتعليم فى الفيوم فقد صدر ضده قرار اتهام إدارى يتضمن ١٧٤ تهمة من بينها الكفر والإلحاد وإنكار الأديان. واجتمع مجلس المديرية وأصدر قراراً بفصله نهائيا من خدمة الحكومة وصرف مكافأة نهاية الخدمة وقدرها ٣٠٠ جنيه. بما يعنى حرمانه من المعاش والاكتفاء بالمكافأة. لكن حمى الكراهية كانت قد أصابت الكثيرين فواصلوا مطاردته حتى نجحوا فى استصدار قرار من رئيس الوزراء بحرمانه من هذه المكافأة. وهكذا وجد المنصورى نفسه مطروداً من الوظيفة وبلا مكافأة. ويصف حاله قائلاً: «ولم يبق معى من حطام الدنيا إلا ١٥٠ قرشا وقطعة أرض بور كنت قد اشتريتها من مصلحة الأملاك الأميرية فى قرية الشواشنة».

واستقر الرجل فى هذه العزبة الصغيرة وشمر عن ساعديه وهو الذى تجاوز سن الأربعين ليبدأ من جديد، وبدأ فى استصلاح الأرض وزراعتها، أما الفلاحون البسطاء فقد أعلنوا عن تضامنهم معه.. إذ ساعدوه بسواعدهم فى استصلاح الأرض، وأطلقوا على العزبة بأكملها اسم «عزبة المدير» وكأنهم يتحدون قرار فصله من وظيفة مدير التعليم.

ولم تزل عزبة المدير وحتى الآن مستقرة بهذا الاسم بالشواشنة مركز الفيوم، مؤكدة، وحتى الآن، تحدى الفلاحين المصريين للظلم الذى حاق بهذا المفكر الماركسى.. وتعاطفهم معه.